

Distr.: General
11 May 2006
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أسترعي انتباهكم إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الفرنسية في قوة ليكورن ضد بعض عناصر القوات الإيفوارية للدفاع والأمن، كما أشرت إليها في التقرير الذي قدمته في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

والواقع أنني أشرت فيما يتعلق بالحادث الذي وقع بين قواتنا للدفاع والأمن وقوة ليكورن الفرنسية، بمنطقة زوان - هونين، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، إلى المعاملات غير الإنسانية والمهينة التي تعرض لها سبعة من جنودنا بذريعة دخولهم إلى منطقة الثقة: حيث أُلقي القبض عليهم وجُرّدوا من ثيابهم وقُيدوا وتعرضوا لأشعة الشمس لمدة تناهز ثماني ساعات (من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠)، ولم يحصلوا من معذبيهم على أي طعام عدا الماء الساخن.

وتجدر الإشارة إلى أن إحدى المهام الرئيسية المنوطة بأفراد حفظ السلام تتمثل بموجب مختلف القرارات التي تنشئ عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في إدماج حقوق الإنسان في كافة الأنشطة التي يقومون بها، لأغراض منها التمكن على وجه الخصوص في نهاية المطاف من إعادة إحلال السلام والاستقرار وتعزيز سيادة القانون في بلدنا.

وكما ترون، تعد الوقائع المذكورة في تقريرتي ذات خطورة قصوى. وإذا لم يتخذ مجلس الأمن أي تدابير بشأنها، وهو الذي يعتبر مكافحة الإفلات من العقوبة أحد اهتماماته الرئيسية، فإن ذلك قد يشجع على تكرار تلك الأحداث التي تعرقل عملية السلام. ومن جانب آخر، فإن السكوت عليها يمكن أن يعطي الانطباع بأن مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان تتوقف على جنسية المرتكبين المفترضين لتلك الأعمال.



وتحددون أدناه، نسخة من الخريطة التي أرفقها الأمين العام بتقريره الثامن عن كوت ديفوار (S/2006/222). وتبين هذه الخريطة بوضوح أن مقاطعة زوان هونين (التي تخضع لها بلدة بوينو) تقع فعلا في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة عملا بأحكام المادة ٣ من المدونة ١٤ التي تنص على أنه "إذا احترق حد من حدود منطقة الثقة بلدة ما، فإن هذه البلدة تستبعد من هذه المنطقة". فخط قوس الدائرة يقع على بعد كيلومترين انطلاقا من المنازل الواقعة في طرف البلدة.

وتحددون أيضا مرفقا بهذا نسخة من بياني المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

وأرجو ممثنا التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيليب دجانغوني - بي

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى منظمة الأمم المتحدة

بيان سعادة السيد فيليب دجنغوني - بي أمام لجنة الجزاءات في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ على إثر الاتهامات الموجهة لعناصر من قوات الجيش الوطني الإيفواري

أود قبل كل شيء أن أتوجه إليكم بالشكر الجزيل لسماحكم لي بالحضور أمام اللجنة، رداً على طلبكم الموجه إلى السلطات الإيفوارية بتقديم توضيحات بشأن النقاط التالية:

- ١ - الحادث الذي وقع بين قوات الدفاع والأمن^(١) وقوات ليكورن.
 - ٢ - الحادث الذي وقع بين قوات الدفاع والأمن وسكان بوينو.
 - ٣ - التحريض على الكراهية والعنف الذي يُدعى أنه صدر عن بعض وسائل الإعلام.
- لقد نشأ الحادث الذي وقع بين القوات الإيفوارية للدفاع والأمن وقوة ليكورن نتيجة النقص الفادح في الاتصالات بين مختلف القوات التي يُفترض أن تهدف مهامها إلى السعي الدائم لتحقيق تسوية، ومن ثم تحقيق السلم عموماً. فما الذي وقع؟
- بدأ الحادث يوم السبت ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بمناورات جوية قامت بها قوة ليكورن في سماء مدينة زوان - هونين، وهي مدينة تقع على الحدود الشمالية للمنطقة الحكومية. واستمرت هذه المناورة التي كانت قد بدأت بعد الظهر حتى منتصف الليل. وعاد الهدوء ولم يسجل أي حادث حتى صباح يوم الأحد ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦.
- وفي الساعة التاسعة من يوم الأحد ٢٦ شباط/فبراير، استأنفت قوة ليكورن مناوراتها الجوية. وللاستفسار عن أهداف هذه العملية، توجه ضابط إيفواري، وهو رئيس المفزة المكلفة بكفالة أمن تلك المدينة الحاذرة وضواحيها، ولا سيما قرية بوينو، إلى المركز العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الواقع على بعد كيلومتر واحد شمالاً. وتجدد الإشارة إلى أن هذا المركز العسكري يخضع لسيطرة مفزة من بنغلاديش. ولم تقدم أية معلومات للضابط الإيفواري.

وفي الساعة التاسعة والنصف مساءً، أتمت قوة ليكورن مناوراتها. غير أنه توالى أخبار تشير إلى أنها حاصرت قرية بوينو الواقعة على بعد ٨٠٠ متر تقريباً من بلدة زوان -

(أ) تشمل قوات الدفاع والأمن جميع القوات العسكرية (قوات الجيش الوطني الإيفواري) والقوات شبه العسكرية (الشرطة والجمارك) التي تجمع بصورة تكتيكية للدفاع عن سلامة أراضي كوت ديفوار.

هونين في المنطقة الحكومية، التي يعمل فيها نائب المحافظ وهو ضابط في قوات الدفاع والأمن.

وتوجهت على الفور مفرزة لقوات الدفاع والأمن إلى عين المكان من أجل المطالبة بانسحاب قوة ليكورن من تلك القرية - القطاع، لعدم توجيه إشعار مسبق إلى السلطات والقوة المسؤولة عن المنطقة العسكرية. فامتثلت دورية ليكورن للطلب، حيث كانت قد ظلت الطريق على ما يبدو.

وفي يوم الاثنين ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، كثفت قوة ليكورن مناوراتها الجوية. مما أثار تساؤلات ومخاوف لدى السكان وقوات الدفاع والأمن، وهم لا يزالون يتذكرون ثبوت مسؤولية عناصر من قوة ليكورن، باعتراف من سلطاتها الخاصة، عن قتل مدني إيفواري غير مسلح خنقا، وذلك في غرب البلد تحديدا (انظر قضية ماهي).

وفي الساعة التاسعة صباحا، أمرت قيادة قوات الدفاع والأمن في المنطقة العسكرية بالقيام بدورية للتعرف على الوضع بشكل أفضل. فاعترضت قوة ليكورن سبيل هذه الدورية. وجُرد الجنود الإيفواريون، وعددهم سبعة، من أسلحتهم ومن ثيابهم كما تم تقييدهم وتعريضهم للشمس من الساعة العاشرة صباحا إلى الساعة السادسة مساء. ولم يحصلوا على أي طعام، عدا بعض الماء الساخن.

ولما تبين للجنود الإيفواريين أن رفاقهم لم يعودوا، أرسلوا دورية ثانية، بقيادة ضابط. ولم يكن اتصالهم بجهاز ليكورن بالأمر الهين. فلم يتيسر لهم اللقاء مع الضابط الفرنسي، وهو نقيب في قوة ليكورن، إلا بعد اضطرارهم لرفع أيديهم وتجريدتهم من أسلحتهم. وجرى التحاور معهم في جو مشحون حيث كان همُّ قوات الدفاع والأمن هو الانصراف برفقة زملائهم. وأمر الضابط الفرنسي، الذي بدت عليه علامات الانفعال، مفرزة قوات الدفاع والأمن بالعودة إلى معسكرها، إن هي أرادت أن تتجنب مصير الآخرين الذين يحتجزهم. فانسحبت الدورية الإيفوارية دون أن تقع في فخ الاستفزاز.

وحوالي الساعة الخامسة والرابع مساء، وصل الضابط الفرنسي ورجاله إلى موقع المفزة الإيفوارية من دون الجنود السبعة المحتجزين. لكن المعدات أعيدت في حالة من التلف الواضح. ولما رأى الجنود الإيفواريون أن معداتهم أُتلفت وأن رفاقهم لا يزالون في الأسر، أبدوا استيائهم وطالبوا بإطلاق سراحهم.

وبعد مرور بعض الوقت، حضرت مفرزة أخرى لقوة ليكورن إلى معسكر قوات الدفاع والأمن برفقة الجنود السبعة المحتجزين منذ العاشرة صباحا. وقد كانت الفرصة سانحة

بالنسبة لقوات الدفاع والأمن ليحتجزوا بدورهم الفرنسيين. وبعيد الساعة السادسة مساءً، انفصلت قوات الدفاع والأمن وعناصر قوة ليكورن.

وفي يوم الأربعاء ١ آذار/مارس ٢٠٠٦، وقد عاد الهدوء على ما يبدو منذ ثماني وأربعين ساعة، فوجئ الجميع بظهور مفرزة أخرى لقوة ليكورن بغتة في زوان - هونين وأخذها مواقع في معسكر قوات الدفاع والأمن.

وقد تمت السيطرة على المجموعة الأولى من جنود قوات الدفاع والأمن وتقييدهم. فيما تلقى آخرون أوامر بالتجرد من زيههم العسكري وبالابتعاد عن أسلحتهم. وأُخلى السكان المدينة حيث أصيبوا بالذعر بسبب هذا الاستعراض الجديد لقوة ليكورن.

وبعد ثلاثين دقيقة، انسحبت قوة ليكورن متوعدة بالرجوع لأن زوان - هونين، حسب زعمها، تقع في منطقة الثقة. وقد ساد المدينة وضواحيها، منذ ذلك الحين، هدوء تخللته بعض الحملات التي قامت بها السلطات العسكرية والمدينة بهدف تقديم توضيحات للسكان وتهدئتهم.

اسمحوا لي أن أتناول الآن النقطة الثانية في رسالتكم، التي تتعلق بالانتهاكات التي ارتكبتها عناصر من قوات الدفاع والأمن التابعة لنا في حق السكان المدنيين في بوينو.

نعم، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأحداث المؤسفة التي بالغت فيها بعض صحف الإثارة قد حدثت فعلاً، لكنها كانت محدودة للغاية والأهم أنها جرت دون استخدام أسلحة نارية.

وبعد احتلال قوة ليكورن للقرية سرا، لم يَرُق لبعض جنود مفرزة قوات الدفاع والأمن المكلفة بأمن القرية سكوت السكان وعدم مبالاهم إذ أنه كان يفترض أن يزودوهم بمعلومات تكميلية. وتجدر الإشارة إلى أن الأزمة قد نسجت روابط قوية جداً بين الطرفين، أي قوات الدفاع والأمن والسكان، بحيث يمكن القول بأن هذه المشاحنة هي نتيجة "شجار بين أصدقاء".

وقد أفضى الصدام بين الجنود وأهالي القرية، ولا سيما الشباب منهم، إلى شجار منتظم أدى إلى وقوع إصابات في صفوف كل من أهالي القرية والجنود.

وبعد أن بلغ الخبر الحاكم العسكري ومحافظ المنطقة ونائب المحافظ في زوان - هونين، توجهوا إلى مكان الحادث وعملوا على تهدئة الطرفين. وقد صدرت إدانات لهذه التجاوزات التي ارتكبتها جنود عسكريون في حق السكان الذين يفترض أنهم يقومون بحمايتهم، لا من القيادة العسكرية فحسب، التي سرعان ما فصلت المعنيين من وظائفهم

ووضعهم رهن الاعتقال، بل وكذلك من رئيس الجمهورية وحكومة المصالحة الوطنية والطبقة السياسية برمتها.

واليوم، تنظم حملات للتهدة تقودها السلطات العسكرية والسياسية العليا يتم خلالها تسجيل مظالم السكان إزاء قوات الدفاع والأمن، التي يبدو أنها لم تقم بما يكفي لحمايتهم حين تعرضت القرى المجاورة لهجمات، مما يؤكد أن الأزمة كانت مجرد "شجار بين أصدقاء".

ولطي صفحة هذا الحادث المؤسف بشكل نهائي، نُظم حفل للعفو والمصالحة يوم السبت ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بين القرية والجنود، بحضور السلطات العسكرية والمدينة العليا في المنطقة ووفد من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (انظر *Fraternite Matin*، العدد الصادر في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و *Notre Voie*، العدد الصادر في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦).

ويتناول المحور الثالث من مداخلتي، على حد تعبيركم في رسالتكم، موضوع "التحريض على الكراهية والعنف والتعصب" الذي أثارته بعض وسائل الإعلام.

ففي غياب أدلة ملموسة ودامغة على هذه التهمة، من الصعب أن تكون لها أي مصداقية. وفي جميع الأحوال، بوسعي أن أؤكد لكم أن قصارى الجهود تبذل لإتمام عملية السلام، التي ينبغي أن تفضي إلى انتخابات عامة ذات مصداقية. وقد نظمت حملات منتظمة تدعو إلى السلام والمصالحة الوطنية على كافة الأصعدة: رئاسة الجمهورية والحكومة والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وما إلى ذلك.

لذا، ستجدون في الوثائق المحالة إليكم نسخاً من صفحات برنامج وضعته رئاسة الجمهورية ووزع مجانياً على الجميع وعلى كافة شرائح المجتمع. وستجدون فيها بعض العبارات المميزة والقوية التي تدعم السلام، منها على سبيل المثال: "نبذ العنف، والتقريب بين الإخوة والأخوات، وأبناء الشعب الواحد وبناته؛ وتوحيد كلمة الإيفواريين بشأن الوحدة والمصالحة، وإيقاظ الضمائر بخصوص تراث بلدنا الغني، وبالتالي بشأن رهانات السلام الحقيقية، تلك هي الغايات التي تصبو إليها هذه الحملة، آملي أن تسهم القيم العظيمة التي تنطوي عليها في إخماد نار الضغائن وحمل جميع الأطراف على التقدم، كل من جانبه، خطوة نحو السلام".

تُنقل أيضاً حملة رئيس الجمهورية هذه عن طريق التلفزيون والإذاعة الوطنيين وكذلك عبر الصحافة المكتوبة وعن طريق الملصقات. كما ييثر التلفزيون والإذاعة الوطنيان أيضاً، في برامجهما اليومية، إعلانات تدعو الأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات إلى

الامتناع عن الخطابات التي تحرض على الكراهية أو الإقصاء، وإلا فإنها لن تُبث. وهذا يظهر جليا في برامج هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية (RTI) على شبكة الإنترنت (www.rti.ci) و (www.telediaspora.net).

ومن جهة أخرى، يوجد في بلدنا هيكل لمراقبة وسائط البث الإذاعي والتلفزيوني وتنظيمها (المجلس الوطني للاتصالات السمعية البصرية)، يقوم بعمل يتسم بكفاءة مهنية عالية جدا. فمن أين تُسمع إذن الخطاب التي تحرض على الكراهية المذكورة في رسالة لجنة الجزاءات؟

بوسع رئيس جمهورية كوت ديفوار ورئيس الوزراء وحكومة المصالحة الوطنية، الذين أخطبكم باسمهم، أن يؤكدوا مجددا وبكل ثقة أمام العالم، أن عملية السلام الجارية في كوت ديفوار بمساعدة المجتمع الدولي قد دخلت بالفعل مرحلة لا رجعة فيها. وستصبح قريبا الحرب القذرة التي ألت بالبلاد والتي يدعمها للأسف أصحاب المصالح الخارجية، كما أقر بذلك أحد تقارير الأمم المتحدة، مجرد ذكرى سيئة.

اسمحوا لي الآن أن أوجه انتباهكم، في ضوء عرض الوقائع التي حدثت في غرب البلاد، إلى بعض الملاحظات التي ستكمل بلا شك نظرنا في المسألة.

الملاحظة الأولى

نرى أن الحادث الذي وقع بين قوات الدفاع والأمن وقوة ليكورن، جاء، فيما يبدو نتيجة رغبة استنزائية واضحة من جانب قوة ليكورن، التي قررت القيام بمناورات في منطقة عسكرية توجد فيها بالفعل قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بمفرزة بنغلاديش، وهي مفرزة تعمل في وفاق تام مع قوات الدفاع والأمن.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يقع أي حادث بين قوات الدفاع والأمن وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي تحترم سيادتنا الوطنية. ولخدمة السلام ونظرا للوقائع الملحوظة في الميدان، فقد آن الأوان لقبول الطلب الذي قدم مرارا وتكرارا إلى الأمم المتحدة بشأن توحيد قيادة القوات الأجنبية في كوت ديفوار، تفاديا للحوادث المتكررة بين قوات الدفاع والأمن وقوة ليكورن؟

فهل تقبل منظمنا، منظمة الأمم المتحدة، أن يكون طرف من أطراف نزاع ما، مثل الحادث الآنف الذكر، عضوا في اللجنة المكلفة بالبت في ذلك النزاع؟ فهل يُعقل أن يكون المرء حكما وطرفا في النزاع في نفس الوقت؟

الملاحظة الثانية

يتم تحديد مختلف مجالات الاختصاص بموجب مدونة تُدعى "المدونة ١٤"، وهي معروفة لدى جميع هيئات الأركان العامة للقوات: عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الجديدة وقوات الدفاع والأمن وقوة ليكورن.

وتنص هذه المدونة في المادة ٣ على ما يلي: "إذا ما اخترق حد من حدود منطقة الثقة بلدة ما، فإن هذه البلدة تستبعد من هذه المنطقة. ويقع خط قوس الدائرة على بعد كيلومترين انطلاقاً من المنازل الواقعة في طرف البلدة". ولا يثير موقع قرية بوينو بالنسبة إلى زوان - هونين أية مشكلة. فبوينو تقع فعلاً في منطقة حكومية، كما تشاهدون على خريطة المنطقة. وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، يتعين حل المسألة بالحوار لا بالعنف أو بأعمال تمس سيادتنا الوطنية.

الملاحظة الثالثة

على إثر الحادث المذكور أعلاه، عُقد اجتماع ثلاثي (بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات الدفاع والأمن وقوة ليكورن)، وذلك في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٦. ولم يعترض ممثلو قوة ليكورن على الوقائع التي جرى بيانها خلال العرض الذي قدمناه ولا على الملاحظات التي أثارها المشاركون، متذرعين بالقرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، كأنه يعفيهم من العمل في وفاق مع قواتنا المسلحة الوطنية.

ألم يؤكد القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) مجدداً، على غرار القرارات الأخرى المتعلقة بكوت ديفوار، "التزام مجلس الأمن الراسخ بسيادة كوت ديفوار واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدها"؟ فكيف يمكن أن نقبل في هذه الظروف أن يُحتجز عناصر من قوات الدفاع والأمن التابعة لنا وأن يُجردوا من أسلحتهم ومن ثيابهم وأن يتعرضوا لمعاملة غير إنسانية ومهينة في بلدهم؟

ثم ما قيمة تطبيق القرار المذكور الذي لا يعترض عليه أحد، إذا تم تطبيقه في الميدان في غياب منظمة تحظى باحترام الجميع ودون توافق في الآراء وروح المحاملة والاحترام المتبادل؟

الملاحظة الرابعة

إن كوت ديفوار سائرة في الاتجاه الصحيح لتسوية الأزمة بشكل نهائي، بفضل التدابير الملموسة التي يتخذها الفريق الذي أصبح يضم الآن الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء

بتوافق الآراء شارلز كونان باي. وقد أشار إلى ذلك بوضوح وزير خارجية حكومة المصالحة الوطنية في بيانه المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ أمام مجلس الأمن.

ولهذا السبب نَعجب لمن يتحدث حتى اليوم عن التحريض على الكراهية والعنف والتعصب، دون الإشارة إلى وقائع محددة أو تواريخ وقوعها بدقة. فمن البديهي أن الأمر لا يعدو أن يكون تشويها للواقع، نجمل تماما الأهداف المتوخاة منه.

لقد ضاق الإيفوريون ذرعا بهذه الأزمة التي لا فائدة ترجى منها. فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف، جميعها، إلى تنظيم انتخابات تتسم بالمصداقية والعدل والشفافية.

وقد أتاحت الجهود التي اضطلع بها المجتمع الدولي من خلال منظماتنا المشتركة، أي الأمم المتحدة، لبلدنا الاحتفاظ بمكانته، بالرغم من الأزمة، كمرجع في المنطقة دون الإقليمية. وأعوّل مرة أخرى على مساعدتكم وتفهمكم لكي لا ترضخوا لإرادة أصحاب المصالح الخفية ممن يهتمهم أن تستمر أزمة بلدنا إلى الأبد.

